

## الجمعية العامة



PROVISIONAL

A/43/PV.24  
20 October 1988

ARABIC

الدورة الثالثة والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة والعشرينالمعقودة بالمقر ، في نيويورك ،  
يوم الاثنين ، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد رانا (نائب الرئيس) (نيبال)

المناقشة العامة [٩] (تابع)

كلمة كل من :

السيد ماينارد (جزر البهاما)  
السيد سريتيرات (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)  
السيد ريكاردو غارسيا (الجمهورية الدومينيكية)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

نظرا إلى غياب الرئيس ، تولّى الرئاسة نائب الرئيس السيد رانا (نيبال) .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

#### المناقشة العامة

السيد ماينارد (جزر البهاما) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا

لي أن أتقدم للسيد دانتي كابوتو بالتهنئة الحارة على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين . وإنني واثق من أن خبرته الواسعة وسمعته الطيبة ستكفلان تيسير عملنا في هذه الدورة وتعزيزه بدرجة كبيرة .

واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن عميق تقديرنا للسيد بيتر فلورين على الطريقة

النموذجية التي أدار بها مداولاتنا خلال الدورة الثانية والأربعين .

ومابرح أميننا العام رائدا لا يكل للسلم . وأود أن أثنى عليه شفاء بليغا

لما حققه من خطوات جبارة في جهوده لحل الصراعات القائمة منذ أمد بعيد .

ولقد تجلت منذ مخاطبتي الأخيرة لهذه الجمعية أشياء كثيرة تستدعي التفاؤل .

وربما تكون هناك حقبة سلم مباركة توشك أن تحل على أجيال عصرنا .

فلقد توصلت الدولتان العظميان إلى اتفاق بشأن القضاء على مجموعة كاملة من الأسلحة النووية . والمجتمع الدولي على مشارف إيجاد تسويات تفاوضية بشأن أفغانستان والحرب بين إيران والعراق . وفي متناول الأمم المتحدة امكانية حسم المشاكل المعقدة الأخرى لهذا العقد ، والتي تتضمن مسائل كمبوتشيا وقبرص وناميبيا . ومن المشجع أيضا أن نسمع أن الجنوب الأفريقي ربما يكون قد حدد جدول الزماني لإرساء السلم . وقد شارفت على الاكتمال اتفاقية دولية جديدة لمكافحة المخدرات والمواد المؤثرة على العقل . وكل ذلك يبين الحيوية والهدف ، ويجعل من الحتمي أن تجدد الدول الأعضاء التزامها بالأمم المتحدة وبمبدأ التعددية .

وعلاوة على ذلك ، فإن الجنود الموزوعين في أنحاء العالم في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم ، لضمان الهدنة وتعزيز بنية السلم ، ينبغي تهنئتهم بحرارة على التقدير الذي حصلوا عليه بكسبهم جائزة نوبل للسلام . ويجدر بنا أن نشكر الأمين العام ونشني على جهوده العظيمة . وإن الأمم المتحدة لتشعر بالفخر الذي له ما يبرره بهذا الانجاز .

إن مسألة الحد من الأسلحة ونزع السلاح هي مسألة الساعة ، وستناقش كثيرا في المستقبل القريب . واسمحوا لي أن أشير إلى ثلاثة أمثلة توضح عملية التعددية في حين التطبيق . أولا ، في دورة عام ١٩٨٨ لهيئة نزع السلاح المعقودة في أيار/مايو الماضي ، تمكنت الهيئة من اتخاذ توصيات محددة بشأن بندين من بنودها المضمونية الثمانية ، ألا وهما ، التحقق والمبادئ التوجيهية لتدابير بناء الثقة . وثانيا ، في أواخر أيار/مايو واصلت البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز ، المجتمعة في هافانا بكوبا ، هذه العملية باعتمادها نداء بتوافق الآراء موجها إلى القوتين العظميين من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن نزع السلاح . ثالثا ، بالرغم من انه لم يمكن التوصل إلى نص بتوافق الآراء في الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في حزيران/يونيه الماضي ، إلا أن روح التعاون قد سادت في مداوات الافرقة العاملة .

ولا يمكن إنكار هذا النجاح في الحد من الأسلحة ونزع السلاح الذي يحمل مفتاح خفض المواجهات المسلحة وتقليل خطر الحرب النووية . وقد وفرت هذه الحقيقة الزخم للدور الذي اضطلعت به جزر البهاما في المفاوضات في هذه الاجتماعات المختلفة ، وبصفتها رئيسا لهيئة نزع السلاح .

واليوم ، ما برحت ثقة جزر البهاما في الأمم المتحدة على نفس الدرجة من القوة التي كانت عليها يوم انضمامنا إلى المنظمة في عام ١٩٧٣ ، كما أن التزامنا بالأمم المتحدة راسخ وسيظل راسخا أبدا . بل إننا نأمل في ترجمة هذا الالتزام إلى إجراء محدد عن طريق العمل في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ولجنة البرنامج والتنسيق ، وترشيحنا لهما معروف ، وفي مجلس الأمن ، الذي سنرشح للعمل فيه أثناء الدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة . وسوف تعزز هذا العمل خبرة تزيد عن ١٥ عاما من السيادة والاستقرار والاعتدال والازدهار ، وهو سجل لا يقارن بأي دولة ذات حجم مماثل وموارد طبيعية مماثلة .

إن الزخم الذي حدث مؤخرا في حسم عدد من أكثر المشاكل العالمية إلحاحا قد أدى إلى إبراز بعض التناقضات التي قد تعوق حل المشاكل الأخرى . فوباء الإيدز (متلازمة نقص المناعة المكتسب) ، قد تفاقم إلى أبعاد مقلقة ، بينما نجد أن المشاكل المتفاقمة لإساءة استعمال المخدرات وإدمانها تتحدى الأقوياء وتحير الضعفاء . ولقد عانت كل قارة من الصراعات الداخلية والإقليمية التي نجمت عنها خسائر فادحة ، وفرضت الكوارث الطبيعية والاصطناعية ضربيتها الباهظة . وقد يكون من المفيد أن تطبق الدبلوماسية والحماس اللذين أديا إلى حل المشاكل بين الدولتين العظميين في الشؤون العسكرية ، وأن توازي بتفاهم مماثل ، على المشاكل الأخرى التي تتسم بنفس الأهمية بالنسبة لبقاء البشرية .

وقبل عام مضى ، كان هناك الكثير الذي يدفعنا إلى التفاؤل عندما وقعت بلدان أمريكا الوسطى على اتفاقات السلم . وجزر البهاما على اقتناع بأن اتفاقات اسكيبولاس الثاني لاتزال أفضل الآليات وأكثرها فعالية من أجل تحقيق السلم الدائم في

أمريكا الوسطى . ونحن ننضم إلى المجتمع الدولي في مناقشة جميع الأطراف أن تواصل السعي صوب إحلال السلم ، ونطلب من كل الدول أن تؤيد جهودها ، لتشجيعها لا للضغط عليها ، وهي تبحث عن مساراتها صوب السلم الدائم .

وفي منطقتنا ، تود جزر البهاما أن تشجع الأطراف في النزاعات الإقليمية على مواصلة العمل صوب تحقيق تسوية تفاوضية . وفي ترحيب جزر البهاما بالمبادرات الجديدة ، تكرر تأييدها لاستقلال وسيادة بليز وغيانا وسلامتهما الإقليمية . وفي الوقت الذي يؤكد فيه المجتمع الدولي على التزامه بالديمقراطية وحقوق الانسان ، لاتزال جنوب افريقيا قلعة للعنصرية والفصل العنصري . وتقوم هذه السياسة العنصرية على قواعد التمييز ضد الاغلبية السوداء ونزع هويتها الوطنية وقمعها قمعاً وحشياً .

إن المدّ الصاعد للمقاومة السوداء للفصل العنصري دليل على أن الاغلبية السوداء لا يخيفها القمع الوحشي والبربري وحالات الطوارئ الطويلة والمتلاحقة ، مثل حالة الطوارئ الراهنة . فالديمقراطية وإزالة الفصل على أساس العرق والعدالة الاجتماعية والقضاء على الفصل العنصري تعتبر الآن بالنسبة للعديد من قضايا مصيريين لا يمكن التساهل فيها .

ولقد أجبرت الضغوط الاقتصادية المفروضة على جنوب افريقيا حتى الآن على تقديم بعض التنازلات البسيطة للاغلبية السوداء . لكن المطلوب هو فرض مجموعة من الجزاءات الاقتصادية الباهظة التكلفة إلى حد كاف لإرغام جنوب افريقيا على الشروع في عملية الحوار مع ممثلي المؤتمر الوطني الافريقي وغيره من المنظمات الشرعية الاخرى الخاصة بالسكان السود ، بغية إقامة حكومة لا عنصرية ديمقراطية .

ويتعين حماية الدول ذات السيادة المجاورة لجنوب افريقيا من عمليات التسلسل والقصف التي تقوم بها قوات جنوب افريقيا العسكرية التي تقتل المدنيين الابريسياء ، والتي تلحق الخراب والدمار بمجتمعات هذه الدول واقتصاداتها .

وتواصل جزر البهاما تشجيع الأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء ، وخاصة تلك الدول التي تربطها علاقات اقتصادية هامة بجنوب افريقيا ، على أن تنفذ جزاءات اقتصادية فعالة في جهد يرمي إلى القضاء على الفصل العنصري . وتتواصل جزر البهاما من جانبها تقديم تأييدها التام إلى كل الجهود المفضية إلى الإزالة الحتمية للفصل العنصري .

وفي وسط اليأس الدولي فيما يتعلق بنظام الفصل العنصري القائم في جنوب افريقيا ، هناك بارقة أمل . فالتطورات الأخيرة في ناميبيا تزيد من تفاؤلنا بأن ناميبيا قد تحمل أخيرا على استقلالها . ونحن نشجع جميع الأطراف المعنية على مواصلة السعي من أجل تحقيق هذا الهدف النبيل في أقرب موعد ممكن .

ونحن نرحب ترحيبا بالغا بوقف إطلاق النار في الحرب بين إيران والعراق ، التي ظلت تهدد السلم والأمن الدوليين طوال ثماني سنوات . لذلك فقد أسعد جزر البهاما أن تحيط علما بالتطورات الاخيرة التي قد تؤدي في نهاية المطاف إلى إقرار السلم في تلك المنطقة . ويحدونا وطيد الأمل أن تواصل جميع أطراف النزاع البحث عن تسوية تفاوضية ، وفقا لقرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) ، لوضع حد للحرب وما يترتب عليها من خسائر في الأرواح ودمار في الممتلكات . وتود جزر البهاما أن تسجل تقديرها لجهود الوساطة التي يبذلها أميننا العام ، وتأمل أن تقدم له جميع الدول تعاونها ودعمها الكاملين .

ولقد آيدت جزر البهاما دوما حق اسرائيل في الوجود ، ولكنها تؤيد بقوة أيضا حق الشعوب في تقرير المصير ، وهو حق ينبغي ضمانه للشعب الفلسطيني . وبالتالي فإن جزر البهاما تؤيد عقد مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الاوسط تمثل فيه جميع أطراف الصراع . وعلى الرغم من تعقد القضية الفلسطينية ، فإننا مقتنعون بأن فرص السلم ستظل بعيدة إلى أن يتسنى حل هذه القضية .

أما المخدرات والمواد المؤثرة على العقل فمازالت تمثل قضية ملتهبة تقلق منطقتنا والمجتمع الدولي بأسره . إن الخطر الذي تشكله إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها على الأمن والاستقرار والسلامة الاجتماعية والاقتصادية بالنسبة للعديد من الدول مازال أمرا يستأثر باستجابة متعددة الاطراف لم يسبق لها مثيل . ومع التحلي بالعزيمة السياسية والدبلوماسية الضرورية ، يمكن لمؤتمر من المفوضين أن يعتمد في مرحلة لاحقة من هذا العام اتفاقية جديدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمواد المؤثرة على العقل . وقد أجمعت في العام الماضي ١٣٠ دولة ممثلة في المؤتمر الدولي المعني بإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها ، المعقود بناء على مبادرة من الأمين العام ، أجمعت على أن مكافحة المخدرات مسؤولية جماعية تتحملها جميع الدول .

وبالتوازي مع الجهود التي تبذلها الامم المتحدة لمكافحة المخدرات هناك جهود أخرى تبذلها هيئات دائمة في جميع مناطق العالم تقريبا . وفي منطقتنا ، منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي ، فإن لجنة الدول الامريكية لمكافحة المخدرات أخذت على عاتقها مسؤولية تنسيق الجهود الشاملة المبذولة على مستوى نصف الكرة الغربي للتصدي لتلك الظاهرة غير القانونية المتمثلة في انتاج المخدرات والمواد المؤثرة على العقل والاتجار بها وإساءة استعمالها في القارتين الامريكيتين . وإن أنشطة الاتحاد الكاريبي لتفصح على وجه الدقة عن اهتمام الدول الاعضاء الحيوي بالحد من أوجه تأثير المنطقة بتجارة العبور غير المشروعة بالمخدرات . ولهذا فإن مبادرات الاتحاد تركز إلى حد كبير على حماية شعب المنطقة دون الإقليمية من هذه الآفة .

ومما يشير قلق جزر البهاما أيضا تزايد المواقف والتصريحات والتدابير التدخلية التي يجري اتباعها في المنطقة في إطار الحرب المعلنة على المخدرات . فعلى الرغم من أن الحكومات الإقليمية توافق على اتباع أسلوب عمل مشترك نشط لمكافحة الاتجار بالمخدرات ، إلا أن هناك تدابير فردية مفرطة الحماسة تتخذ ، من شأنها أن تهدد استقرار الحكومات المتعاونة ذاتها . وتعد متابعة تلك المواقف والتصريحات والتدابير ظلما صارخا ، ولا تخدم مصلحة السلم والامن في المنطقة ، وبخاصة بالنسبة للدول الصغيرة - مثل جزر البهاما - التي تتعرض للخطر أكثر من غيرها بسبب مواقعها الجغرافية .

وعلاج هذا الاتجاه التدخلية هو تعزيز التعاون متعدد الاطراف . فالدول الصغيرة ، مثل جزر البهاما ، التي تتمتع باقتصاد مستقر ومستوى منخفض من التضخم وميزانية متوازنة ، وواحد من أعلى معدلات دخل الفرد في المنطقة ، لابد لها أن تعتمد على النهج متعدد الاطراف الذي لا يمكن أن توفره سوى هذه المنظمة العالمية وحدها . والتقدم المحرز صوب حل عدد من أخطر المشاكل إنما يشير إلى ما يمكن إنجازه اذا حصلت الامم المتحدة على قدر أكبر من الدعم وقدر أقل من الهجوم . وجزر البهاما تحيط علما مع الارتياح بالمقررات المتخذة مؤخرا لمعالجة المسألة المقلقة المتمثلة بمتأخرات الاشتراكات المقررة ، وهي تشني على تلك المقررات .



ومن دواعي ارتياح جزر البهاما أن البلدان الدائنة الغربية الكبرى ، بعد شهر من مناقشة عبء ديون افريقيا الساحق ، وافقت أخيرا على تخفيف محنة أكثر دول العالم مديونية . وفي مؤتمر قمة تورونتو المعقود في الفترة من ١٩ إلى ٢١ حزيران/يونيه ، وافق زعماء الدول السبع الصناعية الغربية الرئيسية - مجموعة الدول السبع - من حيث المبدأ على طائفة من الخيارات لتخفيف أعباء خدمة الديون . ويمكن اعتبار تلك الطفرة من جانب الدول الدائنة نتيجة للضغط الذي أحدثه تقرير شباط/فبراير الصادر عن فريق الأمين العام الاستشاري المعني بالتدفقات المالية إلى افريقيا .

ومما يشجعنا بالمثل أن الإعداد للاستعراض المتعمق لبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ ، قد دخل مرحلته النهائية ، بعد سنتين فقط من اعتماد الجمعية العامة لهذا البرنامج في حزيران/يونيه ١٩٨٦ . وسيركز هذا الاستعراض على التغيرات التي طرأت على السياسات الاقتصادية التي تتبعها الحكومات الافريقية ، وسيبرز دور المجتمع الدولي والأمم المتحدة في دعم جهود افريقيا من أجل الانتعاش والتنمية .

وأود قبل أن أختتم كلمتي أن أضف صوتي إلى أصوات زملائي الذين أعربوا عن القلق المتعاطف إزاء ما حلّ بالدول الأعضاء الشقيقة بنغلاديش وجامايكا والمكسيك من معاناة انسانية وخسائر في الأرواح ودمار خطير في الممتلكات بسبب الكوارث الطبيعية . ومما يشجع جزر البهاما أن المجتمع الدولي أعرب على نطاق واسع عن تعاطفه مع تلك الدول الأعضاء وعن التزامه بدعمها ؛ ونحن نتعشم أن يكون دعم المجتمع الدولي عوناً لتلك الدول في المهمة الضخمة التي تنتظرها لإعادة البناء والتعمير .

وأنتهي كلمتي بالإشارة إلى رأي اقتبسته منذ بضع سنوات من إحدى الصحف القومية الرائدة التي تصدر في دولة من الدول الأعضاء . يقول هذا الرأي :

"... الحقيقة المحزنة ، بل المرّة ، هي أن الأمم المتحدة لم تعد

مسايرة لتيار الأحداث في السياسة العالمية" .

في ذلك الوقت أعلنت معارضتي لهذا القول . ولا يستطيع أحد أن ينكر أن الأمم المتحدة بعد ذلك بسنوات قد برأت نفسها من تلك التهمة .

إننا ندين للأجيال الحاضرة والمقبلة بأن نبني لها تراشا من السلم والامن ؛  
وهذا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال أمم متحدة فعالة .

السيد سريتيرات (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن

الفرنسية) : نيابة عن وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، أود أن أنقل إلى  
السيد دانتي كابوتو أخلص التهاني على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها  
الثالثة والأربعين . وإنني لعلى يقين بأنه سيتمكن بفضل حكمته وكفاءته من توجيه  
أعمال هذه الدورة إلى نهاية مثمرة . ويود وفد بلادي أيضا أن يشيد بسلفه الرفيق  
بيتر فلورين الذي أسهمت مواهبه الدبلوماسية وتفانية في قضية السلم ونزع السلاح فسي  
إنجاح أعمال الجمعية العامة في فترة بالغة الصعوبة .

نود أيضا أن نغتتم هذه الفرصة لنسجل مجددا شقتنا في الأمين العام لاضطلاعـه بدوره البارز في تعزيز السلم والتعاون بين الشعوب ، ولجهوده في سبيل حل المشاكل الدولية البالغة الحساسية التي برزت خلال الأعوام الماضية .

لقد بدت في الحالة الدولية بشكل عام علامات تحسُّن . فمنذ اجتماعات القمة السوفياتية الأمريكية الأربعة التي أتاح التصديق على معاهدة إزالة القذائف النووية المتوسطة المدى والأقصر مدى الموقَّعة في واشنطن ، بدأ عهد جديد في تاريخ العلاقات الدولية . ان فترة الحرب الباردة الممتدة بين الشرق والغرب ، التي اتسمت بانعدام الثقة المتبادل وبالمواجهة واستخدام القوة في تسوية النزاعات ، هذه الفترة تقترب من نهايتها ، ويبدو أنها تفسح الطريق تدريجيا لعهد جديد يعاد فيه تأكيد سيادة اثنين من المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ، وهما مبدأ الحوار ، ومبدأ تسوية النزاعات بالوسائل السلمية . وفي إطار تنفيذ تنفيذ معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى ، أنشأ الطرفان لجنة للرقابة والتحقق . ومما يشير التشجيع ملاحظة أن عملها حتى الآن يعد مرضيا للغاية . ويرى وفد بلادي في هذا جهدا يستحق الشناء بذلته جميع الأطراف للتوصل تدريجيا الى نزع سلاح نووي يتطلب إذا كان له أن يكون فعّالا - اتخاذ تدابير أخرى أكثر نشاطا يمكنها الإسهام بشكل أكبر في وقف سباق التسلح النووي . وفي هذا الإطار ، يأمل وفد لاو أن تبرم الدولتان العظميان معاهدة على وجه السرعة لإجراء خفض بنسبة ٥٠ في المائة في الأسلحة الهجومية الاستراتيجية ، وبالتالي إفساح الطريق لإقامة عالم خال من الأسلحة النووية أكثر أمنا ، كما اقترح الاتحاد السوفياتي يوم ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ في برنامجه الخاص بالقضاء التدريجي على جميع أنواع الأسلحة النووية مع نهاية القرن .

إن عملية نزع السلاح معقدة تعقيدا شديدا . وبينما يظل خطر الحرب النووية يمثل أكبر تهديد للبشرية ، فإن هناك فئات أخرى من أسلحة التدمير الشامل تهدد أيضا أمن الشعوب . ونحن نشير الى الأسلحة الكيميائية ، وبشكل خاص الأسلحة الانشطارية ، والأسلحة النيوترون ، والأسلحة الإشعاعية . ومن الضروري في هذا الشأن ، أن يحرز مؤتمر نزع السلاح تقدما أكبر في وضع اتفاقية لحظر إنتاج تلك الأسلحة واستخدامها .

حقيقة أن الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرمة لنزع السلاح التي عقدت في نيويورك في حزيران/يونيه الماضي لم تحرز النتائج المرجوة ، بسبب عدم توافر الإرادة السياسية لدى بعض الدول الامبريالية . ومع هذا فإنها أتاحت الفرصة للمجتمع الدولي كي يدرك بشكل أكبر بعض التطورات الإيجابية الجديدة في الحالة العالمية ، وبالتالي ليتفق على تكريس جهود أكبر لتحقيق الهدف المرجو ، وهو نزع السلاح العام الكامل تحت رقابة دولية فعالة .

ان عالم اليوم ، سواء قبلناه أم لم نقبله ، يزداد الآن تكافلا . وفي العصر النووي ، عصر الفضاء ، لا يمكن تموّر الأمن إلا في إطاره الشامل ؛ ويجب أن تتشاطره جميع البلدان والشعوب بقدر متساوٍ بصرف النظر عن حجمها أو نظمها الاجتماعية أو الاقتصادية أو مستوى تنميتها . ولذلك من الضروري للمجتمع الدولي أن يسهم بشكل نشط في تبادل وجهات النظر وفي مناقشات صريحة ببناءة بشأن السبل والوسائل الكفيلة بصياغة وإقامة نظام عام للسلم والأمن الدولي يغطي المجال السياسي - العسكري ، وكذلك المجالات الاقتصادية والإنسانية والبيئية . وتؤكد حكومة لاو مجدداً تأييدها الكامل سواء لمفهوم هذا النظام أو لتنفيذه تنفيذاً فعالاً .

ان المناخ الدولي المواتي الذي هيأته اجتماعات القمة السوفياتية الأمريكية ، أسهم دون شك إسهاماً إيجابياً في البحث عن حلول لبعض الصراعات الإقليمية ، ومن بينها عدد من أشد الصراعات تعقيداً في قرننا . إلا أنه لا تزال توجد عقبات أمام التسوية المنصفة لبعض النزاعات الأخرى .

ففي الجنوب الأفريقي ، وفي أعقاب نكسات عسكرية خطيرة وقعت في انفولا منذ بداية هذا العام ، أصبح من المتعمّر الدفاع عن أسطورة قدرة حكومة بريتوريا العسكرية التي لا تقهر . وقد وجدت جنوب أفريقيا نفسها - في مواجهة هذه الحالة ، وإزاء الضغط القوي الذي يمارسه المجتمع الدولي ، مضطرة إلى التراجع فيما يتعلق بسياساتها الإجرامية الخاصة بالفصل العنصري ، ولكن دون التخلي عن رغبتها الأساسية في اضطهاد الفالبية السوداء من سكان جنوب أفريقيا أو احتلالها غير المشروع لناميبيا ، أو أعمال العدوان والأعمال المزعزعة للاستقرار التي تقوم بها ضد دول

المواجهة المستقلة ذات السيادة . وسواء رغب النظام العنصري أو لم يرغب ، فإنه اضطر الى أن يوافق مؤخرا على إجراء سلسلة من المفاوضات مع ممثلي كوبا وانغولا والولايات المتحدة ، ترمي الى إيجاد تسوية سياسية دائمة للمشكلتين الانفولويية والناميبية . وتؤكد حكومة لاو مجددا تضامنها الكامل مع شعبي جنوب افريقيا وناميبيا المضطهدين في كفاحهما البطولي تحت قيادة حركات تحررها الوطنية من أجل أعمال حقهما في تقرير المصير والاستقلال وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة نوا وروحا .

وفي المغرب ، هُيء مؤخرا مناخ تفهم يفسح الطريق بالتالي لتسوية النزاعات في المنطقة . ويرحب وفد بلادي في هذا الإطار بالجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة في الاضطلاع بمهمة المساعي الحميدة لتحقيق تسوية عادلة نهائية لمشكلة الصحراء الغربية . ونحن نؤيد التسوية العاجلة لهذه المشكلة ، التي تضمن ممارسة شعب الصحراء الغربية لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

وفي منطقة المحيط الهندي ، لا تزال الدول الامبريالية تبقي على وجودها العسكري ، الامر الذي يفرض تهديدا دائما على استقلال وأمن الدول الساحلية والداخلية . ومن الامور الجوهرية - تحقيقا لمصلحة السلام والتعاون الدولي - أن يعقد المؤتمر الدولي المعني بالمحيط الهندي في كولومبو في أقرب وقت ممكن ، وفي موعد لا يتعدى بأي حال من الأحوال عام ١٩٩٠ وذلك - على نحو ما اقترحت الجمعية العامة بالتشاور مع البلد المضيف .

وبالنظر الى سياسة القمع والعدوان الصهيوني البربري في الشرق الاوسط ، ما برح الشعب الفلسطيني البطل ، سواء في الاراضي المحتلة أو خارج فلسطين ، يناضل من أجل الاعتراف بحقوقه الاساسية غير القابلة للتصرف واستعادتها ، بما في ذلك حقه في إنشاء دولة خاصة به في فلسطين . ان المجتمع الدولي لا يسعه إلا أن يرحب بقرارات مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في الجزائر في شهر حزيران/يونية الماضي وبإصرار المؤتمر على الحاجة الى الاسراع في عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط وعلى أن تشترك فيه منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع الاطراف المعنية الأخرى .

ولقد طرأ تطور ايجابي وهام على الحالة في الخليج الفارسي في اعقاب اتفاق وقف اطلاق النار بين ايران والعراق الذي أبرم تحت اشراف الامم المتحدة . أما وقد بدت الآن تلوح في أفق المنطقة بشائر السلم ، فلا بد من بذل كل جهد ممكن لضمان التنفيذ الكامل لاحكام قرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٨) .

إن لاو حكومة وشعبا تعرب عن اغتباطها لهذه الخطوة التي تعتبرها خطوة هامة نحو الوقف النهائي لهذا الصراع الفظيع . وهي تؤيد الجهود المخلصة والدؤوبة التي يقوم بها الامين العام للأمم المتحدة في سبيل التوصل الى نهاية عادلة ومشرفة لهذه الحرب التي استمرت لفترة طويلة للغاية . وعلاوة على ذلك ، فإن وفد لاو يدعو السدول الكبرى الى ان تضع فورا نهاية لوجودها العسكري في المنطقة ، وهو وجود لم يؤد حتى الآن إلا الى تفاقم الحالة . ونرى ان انسحاب القوات العسكرية الاجنبية من الخليج سيهيء الظروف المؤاتية لتنفيذ قرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٨) تنفيذا كاملا .

أما في منطقة امريكا الوسطى والبحر الكاريبي فإن شعوب نيكاراغوا وبنما والارجنتين وغيرها من البلدان ما فتئت تخوض نضالا مصمما من اجل الحفاظ على استقلالها وسيادتها وسلامتها الإقليمية واستعادة حقوقها غير القابلة للتصرف في تقرير المصير وفي الاستقلال الحقيقي . وإن حكومة لاو ترى أن من واجبها تأييد هذا النضال لكي نحبط في الوقت المناسب أي مناورات تنطوي على التهديد والتخويف وزعزعة الاستقرار والتخريب ، تقوم بها الدوائر الامبريالية في الدول الكبرى فيما يتعلق بعملية السلم الإقليمية .

إن لاو حكومة وشعبا ترحب وتؤيد بحزم الجهود الدؤوبة التي تقوم بها دول ساحل البحر المتوسط بغية تحويل هذه المنطقة الاستراتيجية الى منطقة سلم وأمن وتعاون . ومن ثم فانها تتابع باهتمام وتعاطف تطور الحالة في قبرص وتعرب عن تضامنها الكامل مع جمهورية قبرص حكومة وشعبا في نضالها الذي تخوضه من أجل الحفاظ على استقلالها وسيادتها وسلامتها الإقليمية ووحدها ووضعها غير المنحاز ، وذلك بمطالبتها بالوقف الفوري لجميع الاعمال الانفصالية وتشجيع الامين العام للأمم المتحدة في بعثة المساعي الحميدة التي يقوم بها بغية التوصل الى حل عادل ودائم للمشكلة القبرصية المؤلمة .

ولقد رحّب المجتمع الدولي بارتياح وأمل بالاتفاقات التي ابرمت في جنيف بشأن مشكلة افغانستان ولكن يبدو في الوقت الراهن أنه يركّز جُلَّ اهتمامه على التطبيق المخلص من جانب جميع الدول الموقعة عليها . وفي حين أن الاتحاد السوفياتي وجمهورية افغانستان قد طبقا تلك الاتفاقات تطبيقا صحيحا وصارما ، يؤسفنا أن نلاحظ أن الاطراف الأخرى في الاتفاقات لم تف على الوجه الاكمل بالالتزامات التي تعهدت بها . لذلك يتعين على المجتمع الدولي ان يشجعها ويحضرها على تنفيذ تلك الاتفاقات بدقة وبإخلاص .

ولاتزال تسود منطقة آسيا والمحيط الهادئ حالة من التوتر بسبب السياسة العالمية الجديدة التي تنتهجها دولة امبريالية عظمى . وإن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لتؤكد من جديد تأييدها للاقتراح البناء الذي تقدمت به جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والرامي الى التخفيض التدريجي في حجم القوات المسلحة للطرفين في كوريا ، وتعارض أي محاولة تستهدف تغليب فكرة قبول شطري كوريا في الامم المتحدة ، الأمر الذي من شأنه أن يعرقل الجهود الرامية الى التوحيد السلمي والمستقل لذلك البلد .

وثمة مقترح هام للغاية دعت اليه جمهورية منغوليا الشعبية يستهدف تعزيز مناخ السلم والتعاون في المنطقة ، ويتعلق بإنشاء نظام ينص على عدم استخدام القوة في العلاقات بين بلدان المنطقة . وتؤيد حكومة بلادي تأييدا راسخا ذلك المقترح .

ولقد تطورت الحالة في جنوب شرقي آسيا وفقا للاتجاه العام العالمي نحو السعي الى تسوية المنازعات عن طريق المفاوضات . وفي أعقاب الإعلان الذي صدر في العام الماضي عن حكومة جمهورية كمبوتشيا الديمقراطية المتعلق بسياساتها المتمثلة في المصالحة الوطنية ، عقد السيد هونسين ، رئيس مجلس الوزراء والامير سيهانوك جولتين من المحادثات الهامة في باريس . وفضلا عن الاجتماع غير الرسمي الذي عقد في جاكرتا باندونيسيا ، طرح السيد هونسين مرة اخرى بالنيابة عن حكومته اقتراحا من سبع نقاط لإيجاد حل سياسي لمشكلة كمبوتشيا . ويشهد هذا الاقتراح على مدى ما تتحلى به حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية من تطور سريع ونضج وحكمة سياسية . وتقدر جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية أيما تقدير النتائج التي خلص اليها ذلك الاجتماع وتؤيد بقوة الموقف المشترك الذي اعتمده ، ومفاده انه يجب حل مشكلة كمبوتشيا بالوسائل السلمية التي تفضي الى بناء كمبوتشيا مستقلة وذات سيادة ومحايدة وغير منحازة ، وذلك على أساس المصالحة الوطنية واحترام حق تقرير المصير لشعب كمبوتشيا ولا بد ان يواكب انسحاب القوات الفيتنامية من كمبوتشيا عدم عودة السلطة في كمبوتشيا الى عصابة بول بوت التي تمارس سياسة الإبادة الجماعية هناك ، وضمان وقف التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا ، وكذلك وقف المساعدة العسكرية التي تقدم للقوات الكمبوتشية المناوئة . ومن أجل المضي قدما في النتائج المشجعة لهذا اللقاء غير الرسمي ، اتخذ السيد هونسين والامير سيهانوك قرارا حكيما بالاجتماع مرة اخرى في باريس في نهاية هذا العام .



ونحیی أيضا المبادرة الإيجابية التي اتخذها مؤخرا الرئيس الحالي لحركة عدم الانحياز بعقد اجتماع تقني في هراري لمناقشة مسألة كمبوتشيا وإنشاء لجنة مخصصة لهذا الغرض تتبع حركة عدم الانحياز .

وحكومة لاو تتمسك بقوة بالمبدأ الاساسي الخاص بتسوية جميع النزاعات بين الدول عن طريق المفاوضات . ونعتقد انه على أساس مبادئ باندونغ ، وإعلان كوالالمبور لبلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا الصادر في عام ١٩٧١ ، والاقتراح المكوّن من سبع نقاط الذي قدمه وفد لاو في الاجتماع غير الرسمي الذي عقد في جاكرتا في شهر تموز/يوليه ، متمكّن بلدان المنطقة من التشاور على نحو منتظم للتقريب بين وجهات النظر وتعزيز التفاهم المشترك ، من أجل تحويل جنوب شرق آسيا الى منطقة سلم ومداقنة وتعاون ، ومن ثم لتلبية الطموحات والمصالح المشروعة لشعوبها .

وفي هذا السياق نشعر بالأسف لأن النزاع بشأن الحدود القائم بين بلدي وتايلند لم يحسم حتى الآن . ولم تحقق جولتنا المفاوضات اللتان دارتا في آذار/مارس الماضي في بانكوك وفيينتيان نتائج حاسمة . ولم تعقد الجولة الثالثة للمفاوضات في تايلند بسبب الازمة السياسية الراهنة في ذلك البلد . وبعد الانتخابات العامة التي جرت في تايلند أنشئت حكومة جديدة ، ومنذ ذلك الحين يجري تبادل الزيارات بين وفود البلدين على مختلف المستويات ، بروح ترمي الى إيجاد تفاهم متبادل أفضل بين البلدين . وفي ظل هذا المناخ نعتقد انه حان الوقت لبدأ البلدان مفاوضات جديدة ، على نحو ما اقترحته لاو . وحكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية مستعدة لان تبذل قصارى جهدها لتسوية النزاع على الحدود بينها وبين تايلند ، على نحو فوري ونهائي .

منذ الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة لم يحدث تحسّن ملحوظ في حالة شعوب العالم الثالث . فلا يزال الفقر والجوع والمرض والتخلّف هي الحالة اليومية التي تعاني منها الغالبية العظمى من تلك الشعوب .

ان السيادة التقييدية التي تطبقها على مستوى الاقتصاد الكلي بعض البلدان المتقدمة النمو التي تتبع نظام الاقتصاد السوقي أدت الى تفاقم آثار الازمة الاقتصادية العالمية ، وكانت البلدان النامية ، وبصفة خاصة أقل البلدان نموا ، هي

التي عانت من ذلك أهد المعاناة . وترجع هذه الحالة الخطيرة الى التدابير الحمايية المتزايدة ، وأسعار الفائدة المرتفعة ، وتدهور معدلات التبادل التجاري ، والعسب الفادح للديون الخارجية التي تتزايد على مر السنين .

وفي النضال من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد أكثر عدلا وانصافا ، تعتقد حكومة بلادي أن تعزيز الاعتماد الجماعي على الذات يجب أن يحتل مكان الصدارة . وترحب حكومة لاو ترحيبا صادقا بالنتائج الاولى لتنفيذ عملية التنسيق وتحقيق التوافق في برامج العمل من أجل التعاون الاقتصادي بين البلدان غير المنحازة والبلدان النامية الاخرى . وعلى ضوء الاهتمام المتزايد بالتعاون الإنمائي الدولي وبغية الاشتراك الفعّال في النضال من أجل إنشاء نظام اقتصادي دولي جديد ، أعلنت حكومة لاو مؤخرا سياستها الاقتصادية الجديدة ، التي تتضمن قانونا خاصا بالاستثمارات الاجنبية تنوي الحكومة بمقتضاه ان تطور وتوسّع علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع جميع البلدان الاخرى .

تتعقد الدورة الحالية للجمعية العامة في مناخ يبعث على التشجيع وينذر بالخطر معا . فلا تزال هناك تحديات عديدة على الطريق المؤدي الى عصر جديد يكون العالم فيه خاليا من العنف ومن الاسلحة النووية . ولكن مما يبعث على التشجيع أن هناك إجماعا في هذه الجمعية على تأييد السلم مما يكشف عن الرغبة التي لا يرقس إليها شك من جانب الدول الاعضاء في العيش في ظل التفاهم العالمي والامن الكامل . وتحقيقا لهذا الهدف ، واستجابة للتطلعات المشروعة لشعوب العالم ، يجب على منظماتنا ان تضطلع بمهام عديدة ومعقدة ، تتطلب منا جميعا أن نتحلّى بروح المسؤولية وأن نعمل بإرادة سياسية مشتركة . وتؤكد حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من جديد التزامها الذي لا يحيد بقضية السلم والتعايش السلمي والتعاون الدولي ، وإنها تشارك في جهود المجتمع الدولي لتحقيق ذلك الهدف المشترك .

السيد ريكاردو غارسيا (الجمهورية الدومينيكية) (ترجمة شفوية عن

الاسبانية) : يشرفني باسم حكومة الجمهورية الدومينيكية وباسم الوفد الذي أتولسني رئاسته أن أطلب منكم سيدي أن تنقل الى السيد دانتي كابوتو وأصدق تهانينا لانتخابه

(السيد ريكاردو غارسيا ،  
الجمهورية الدومينيكية)

رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثالثة والاربعين . إن صفاته الشخصية والمهنية  
وتفانيه في العمل الدبلوماسي خير ضمان لنجاح هذه الدورة .  
وأود أيضا أن أهنئي سلفه السفير بيتر فلورين على الطريقة الممتازة  
والمشالية التي تولّى بها رئاسة الدورة الثانية والاربعين . فقد أسهم عمله بصورة  
كبيرة في اعطاء انطباع جيّد عن المنظمة .

(السيد ريكاردو غارسيا ،  
الجمهورية الدومينيكية)

ونود أيضا أن نتوجه بتهنئتنا الحارة الى الامين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار على ما أحرزه من نجاح بفضل جهوده الدؤوبة في سبيل إقرار السلم والتعاون الدوليين ، وهي جهود لقيت حق التقدير من جانب أعضاء هذه الهيئة العالمية كافة . وأبلغ دليل على ما قلته لتوي هو منح قوات صيانة السلم جائزة نوبل للسلام . كما أن تقرير الامين العام عن أعمال المنظمة يعد مرشدا موثوقا نهدي به في شتى الحالات القائمة في عالمنا المتكافل المعاصر ؛ فضلا عن كونه مصدرا قيما للمعلومات . وبوصفنا عضوا في أسرة الكاريبي الكبيرة أود أن أحيي شخصية كاريبية فريسة هي السيدة روث نيئا بارو سفيرة بربادوس التي نالت عن جدارة وامتحاق بذكائها ودأبها تقدير المجتمع الدولي الممثل في هذا المحفل ، وهو ما تبدي فيما حملت عليه من تأييد عند ترشيحها لرئاسة الجمعية العامة .

وإني إذ أشير الى الجمهورية الدومينيكية بوصفها عضوا في أسرة الكاريبي الكبيرة إنما أبرز حقائق جغرافية وسياسية واقتصادية وعرقية ، وللأسباب ذاتها ، وإنطلاقا من حق المولد ، فإننا نشكل أيضا جزءا من واقع يشهد على الازدهار والكرم والمعاناة ، في أرض واعية بقدراتها الفعلية ، وأعني بذلك أمريكا الايبيرية .

ويحدونا الامل في أن تبقى جزيرتنا ، كعندها فيما مضى ، عوننا لكل جهد يبذل لتحقيق الحياة الكريمة التي يجدر أن يتمتع بها أشقاؤنا في أراضي القارة وفي أرخبيل الكاريبي .

لقد وزع النص الكامل لبياني على جميع الوفود والاعضاء الحاضرين في الجمعية العامة وكذا على مختلف موظفي الامانة العامة . غير أنني سأتلو الآن موجزا يتضمن أبرز النقاط التي يود وفد الجمهورية الدومينيكية أن يوجه انتباهكم اليها . وأود أولا أن أشير الى الحالة في هايتي ، هذا البلد الشقيق الذي تربطنا به مصالح جغرافية واقتصادية واجتماعية وتاريخ وثقافة وآمال مشتركة ، ولقد جاهد شعب هايتي ليشق طريقه الى الحرية وممارسة الديمقراطية وحقوق الانسان ؛ غير أنه يكون من قبيل التفاؤل الساذج أن نأمل أن نرى بين عشية وضحاها كل الجراح وقد اندملت وبقايا

(السيد ريكاردو غارسيا ،  
الجمهورية الدومينيكية)

النظام القومي الذي تأملت جذوره على امتداد سنوات طوال وقد تلاشت . فذلك أمر يستغرق تحقيقه وقتا طويلا .

إن الوضع القائم الآن في تلك الدولة الشقيقة وضع حساس وينبغي للمجتمع الدولي أن يبدي تفهما ويمدها بالمساعدة السخية لا على سبيل الصدقة بل كإستثمار للموارد لدى شعب كان أول من نال استقلاله في القارة التي كانت تستعمرها اسبانيا وحافظ على هذا الاستقلال على الرغم من الصعوبات ، وقد استقبلت الجمهورية الدومينيكية بعض قادة هايتي كضيوف عليها . فهم كبشر شعروا بالخوف على حياتهم ، سواء بحق أم بغير حق . وكان هذا التصرف من جانبنا تصرفا انسانيا قبل كل شيء . وهذا التصرف الكريم يتفق مع أخلاقيات الشعب الدومينيكي . وقد انتقدت بعض الجماعات في بلد هذا التصرف كما لو كان ينبغي للكرم أن يسير في ركاب مفاهيم التمييز أو أن يسترشد ببواعث سياسية . وفي رأينا أنه من الأفضل أن يبقى مائة مذب أحرارا على أن يدان برئ واحد . وستظل الحكومة الدومينيكية على تمسكها بهذا المبدأ لان منح اللجوء على أساس تمييزي سيكون مسامحا بشرف شعبنا وانتهاكا لواحد من أقدم مبادئ مجموعة أمريكا الايبيرية .

لقد قلنا في العام الماضي :

"إن السلم ليس مجرد إنعدام الحرب وليس السلم المفروض بالقوة"

(A/42/PV.18 ، ص ٣)

واليوم نقول إن السلم لا ينبغي أن ينتج عن توازن القوى بين ما يسمى بقوات الردع . فأي خطأ في التقدير أو عطل آلي أو تصرف بسوء نية يمكن أن يفضي الى اندلاع حرب تقود الى الغناء الذي لن تسلم منه البلدان المتقدمة النمو أو النامية على حد سواء .

وفي رأينا أن الاتفاق الذي توصلت اليه الدولتان العظميان بشأن إزالة القذائف متوسطة المدى هو خطوة ايجابية على طريق السلم العالمي . والجمهورية الدومينيكية تهنئ الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على هذا الاتفاق الهام وتأمل ألا يحدث ما يوقف العمل الذي بدأ بعد محادثات مطولة .

وتؤكد الجمهورية الدومينيكية مجدداً أن صيانة السلم ومبدأ عدم التدخل هما المعياران الراسخان لسياستها الخارجية .

وترى الجمهورية الدومينيكية في الأمم المتحدة المحفل المناسب الذي لا يهبط عنه لمناقشة ما يواجهه عالمنا المعاصر من مشاكل كبرى . وفي اعتقادنا أنه ليس من الحكمة أو الصواب أن نقترح محافل أخرى أو انشاء منظمات جديدة لبحث شؤون السلم العالمي .

ومن بين البنود التي أود أن اتناولها في بياني هذا تأتي في المقام الأول مشكلة المخدرات التي يعتبرها وفدي واحدة من الكوارث الكبرى التي تحقيق بأمننا . إذ تشكل المخدرات خطراً حقيقياً ومتعظماً يتهدد البشرية جمعاء . ولا بد من بذل أقصى الجهود لمكافحة هذه الآفة كما يجب على المنظمات المختلفة التي تكافحها أن تنضم تحت قيادة واحدة تجنباً لإزدواج الجهد وتبديده وفي اعتقادنا أيضاً أن مكافحة المخدرات يجب أن تبدأ حيث تنتج المادة الخام . إلا أنه ينبغي لتحقيق تلك الغاية أن تتخذ تدابير مبتكرة تتجاوز حدود البلدان النامية حيث يتجه المزارع ، وقد أصابه الاحباط والإفلاس من جراء انخفاض أسعار السلع الأساسية في الأسواق الدولية ، السى زرع الماريجوانا أو نبات الكوكا الذي يحقق ربها أكبر . إن التدابير الحمائية التي حددت الحمص والأسعار هي التي قضت على المحاصيل التقليدية ووجهت النشاط الى زراعة أوراق الكوكا الأكثر ربحية .

وبالنظر الى خصائص مكوناتنا الاجتماعية فإن الجمهورية الدومينيكية ترفض التمييز بجميع أشكاله سواء كان التمييز العنصري أو الفصل العنصري أو التمييز بسبب السياسة أو الدين . ذلك أن التمييز يتعارض مع مفهومنا الأخلاقي . ولذا مازال البند المتعلق بجنوب افريقيا مدرجا على جدول أعمال هذا المحفل الكبير وسيظل الى أن يغير ذلك البلد مسلكه .

وفي رأينا ان الديون الخارجية ، تمثل تحديا كبيرا لحكومات البلدان النامية ، فهي الظل الذي يلاحقنا في كل ما نفعله ، على الصعيدين الدولي والمحلي . ونظرا للعواقب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المترتبة على الديون ، فإن مستوى مديونية البلدان النامية مشكلة ملحة ومعقدة . وهي تزداد سوءا بسبب عوامل خارجية تزيد من أعباء الديون التي تتحملها البلدان النامية . ومن بين هذه العوامل تدنّب أسعار الفائدة وأسعار الصرف المعوّمة غير المستقرة ، وتمسك البلدان الصناعية بالإبقاء على تدابيرها الحمائية .

وللتخفيف من حدّة مشكلة الديون ، ينبغي لبعض البلدان الصناعية أن تشجع على تخفيض أسعار الفائدة الحقيقية التي تتقاضاها ، حتى ولو ألزمتها ذلك بأن تخفض العجز المفرط في ميزانياتها . وتستطيع المصارف الدولية أن تساهم في حل هذه المشكلة الملحة بتخفيض هوامش قروضها ، لا سيما القروض المقدمة إلى البلدان التي تتخذ الآن اجراءات التكيف المطلوبة .

وتكتفي مؤسسات الاقراض ببحث الحالة من وجهتي النظر النقدية والاقتصادية وحدهما . وبدلا من أن تسهم التدابير التي تقترحها في حل المشاكل فإنها تزيد من البطالة وانخفاض الدخل الحقيقي وتدهور الخدمات العامة : باختصار ، فإنها تحط من مستويات معيشة أقل الفئات دخلا وأكثرها حاجة . ويتعين على مؤسسات الإقراض أثناء هذه الازمة أن تبقى على صافي تدفقات إيجابي للموارد إلى بلداننا . وإلا ، فإن خدمة ديون هذه المؤسسات سيتعذر تحملها .

إن مشكلة الديون ليست مسؤولية البلدان المدينة وحدها . فالمسؤولية موزعة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وحكومات البلدان الدائنة وحكومات البلدان المدينة والمؤسسات الخاصة والعامة المدينة وسياسة التوسع في الائتمان التي رُوّجت لها البنوك الكبيرة عام ١٩٨١ ، وهذا عنصر هام للغاية .

وللخروج من أزمة الديون الدولية ، يتعين على البلدان الصناعية أن توافق على تحمل نصيب عادل من جهود التكيف والتضحيات التي نضطلع بها في البلدان

النامية . فقوتها الاقتصادية الضخمة تفرض عليها المشاركة في هذه المهمة التي سنستفيد منها جميعا .

واسمحوا لي أعود ثانية إلى السياسات الحمائية التي تمارسها البلدان المتقدمة . إن التجارة العالمية الحرة والنشطة لا يُستغنى عنها لرخاء الاقتصاد الدولي . وكل تدبير حمائي يبعدنا أكثر فأكثر عن تلك التجارة .

ورغم المحن الشديدة التي ترتب على الجمهورية الدومينيكية أن تمر بها ، فإنها تمكنت بفضل جهود السيد جواكوين بالاغوير ، وهو واحد من أعظم رجالات الدولة في الأمريكتين ، من أن تنمو باستخدام مواردها الخاصة وبالاعتماد على قدر ضئيل للغاية من الديون الخارجية والأخذ بسياسة الحرص الشديد في استخدام الموارد العامة . ولم يكن في وسع أحد غير الرئيس بالاغوير أن يحقق هذا العمل الفذ ويحافظ في نفس الوقت على المناخ الاقتصادي والاجتماعي والاقتصادي المستقر الذي تتمتع به المجتمع الدومينيكي .

وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية ، فإننا أيدنا من البداية جميع الجهود الرامية إلى إنهاء الصراع في أمريكا الوسطى ، وسنؤيد جميع الجهود التي ستبذل في هذا السبيل في المستقبل . ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن الحوار بين الأطراف ، بمنأى عن أي تدخل من جانب أطراف شالطة تسعى إلى أهداف أنانية ، هو أفضل طريق لتسوية الحالات التي يمكن أن تتطور إلى صراعات .

لهذا السبب ، فتحنا أبوابنا هذا العام لأطراف النزاع في نيكاراغوا ليتمكنوا من الكلام بحرية تحت حماية حياد الجمهورية الدومينيكية . وليس لنا من هدف في أمريكا الوسطى غير إحلال السلام بين الأشقاء ، بكل ما يترتب على ذلك من فوائد .

وفي الجمهورية الدومينيكية يمكن التعبير بحرية ودونما قيود عن جميع الآراء - سواء كانت سياسية أو دينية أو متصلة بأية مدارس أو أفكار أخرى . ذلك لأن التعددية الايديولوجية هي القاعدة في الحياة السياسية الدومينيكية . لذلك ، فإننا ندعو إلى إبداء إرادة سياسية أفضل للتوصل إلى اتفاق ، ولنتمكن من وضع برامج العمل التي اتفق عليها بالفعل لتعزيز السلام موضع التنفيذ



وفي شبه الجزيرة الكورية ، هناك خطوات مشجعة نحو تفاهم أحسن فيما بين البلدين اللذين يجمعهما أصل مشترك ولغة مشتركة ويتشاطران تاريخاً وثقافة مشتركين . ونأمل أن تنضم إلى منظماتنا قريباً ناميبيا المستقلة .

إن الحالة في الشرق الأوسط قريبة جداً من نفوسنا كدومينيكيين ، ذلك أن تركيبتنا العرقية تشتمل على مكونات أساسية من الثقافة والدم العربي واليهودي . ونحن نحفظ بعلاقات صداقة متينة مع الجذور الآسرية للفروع التي أينعت على أرضنا ، ونأمل أن يحل الحوار محل الهجمات الإرهابية في ذلك الجزء من العالم .

ويؤسفني أنني لا أستطيع أن أشير في هذه الكلمة إلى كل المواضيع التي تستحق اهتمام الدول الممثلة هنا . ولكنني لا أستطيع أن أغفل إشارة قصيرة إلى الوضع في بلدي في إطاره السياسي والاجتماعي ، وهو وضع أقيم بموجب عملية مؤسسية وديمقراطية ابتدأت في أوائل الستينات ، عندما استهلّت الجمهورية الدومينيكية مرحلة جديدة في تاريخها كجمهورية .

لقد كان الطريق طويلاً وشاقاً ، إلا أننا الآن مثال للاستقرار والتقدم نحو تعزيز سلطة القانون ، مما سيضمن بقاء مؤسساتنا ويضمن التعايش المتحضر لجميع الدومينيكيين ، مع الاحترام المطلق لحقوق الفرد والولاء التام لاستقلالية مؤسسات الدولة .

واليوم ، فإن الجمهورية الدومينيكية مثال يحتذى في الأمريكتين من حيث الاستقرار والديمقراطية ، بالرغم من الضغوط الاقتصادية القاسية المفروضة على جميع بلدان العالم الثالث . وقد تحقق كل هذا بفضل الجهود المخلصة التي بذلها قائد تمكن من أن يجمع بين حل مشاكلنا المحلية والوفاء بالتزامات الدولة . فهو يعرف ، وقد صرح بذلك مرارا ، أن علينا واجبا والتزاما للوفاء بديوننا ، ولكن ليس على حساب التضحية بموارد تسمى الحاجة إليها لنمو الشعب الدومينيكي وتنميته .

وفي الجمهورية الدومينيكية ، مهد الأنشطة الاسبانية في العالم الجديد ، تحظى حقوق الانسان باحترام مطلق ، ويحرص من هم في قمة السلطة على التمسك باستقلال مؤسسات الدولة باعتباره قاعدة مصونة لا تمس . وتلك حقيقة لا ينكرها أو يشكك فيها إلا الذين اختلطت عليهم الامور .

فلس في بلادي مسجون سياسي واحد ، والقضاء يعمل باستقلال تمام . وبيتزايسد انتشار الممارسة الحرة للتعددية السياسية وتترسخ جذورها .

وما نقوله هو واقع لا يستطيع أن ينكره أحد من داخل بلدنا أو خارجه دون أن يتجاوز الحقيقة . وما ننوه به هو إنجاز نفخر به ونشعر نحن الدومينيكيين نحوه باحترام أشبه بالقداسة الدينية ، وذلك لاننا تعلمنا أن هذا الاسلوب مصدر للرفاه الاجتماعي والوثام بين المواطنين . ونحن نقول ذلك لاننا نفهم تماما ما قاله صاحب القداسة البابا يوحنا بولس الثاني في الكلمة التي أدلى بها الى أعضاء السلك الدبلوماسي في عام ١٩٨٨ في المقر البابوي :

"إن السلم الدائم هو السلم الذي يضمن عدم وقوع مظالم اجتماعية" .

وذلك هو ما نؤمن به نحن الدومينيكيين . وهذه هي الروح التي يحملها الى هذا المحفل الوفد الذي أتشرف برئاسته باسم حكومة وشعب الجمهورية الدومينيكية .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٥